

حاشية رد المختار على الدر المختار شرح تنوير الأ بصار فقه أبو حنيفة

وقيل أكثر من نصف يوم وقيل ينظر إلى العرف في تأجيل مثله والأول أي ما في المتن أصل
وبه يفتى .

زيلعي .

وهو المعتمد .

بحر وهو المذهب .

نهر .

قوله (ولذا شرط الخ) أي لكونه يؤخذ من تركته حالاً اشترط الخ .

وحاصله بيانفائدة اشتراطهم عدم انقطاعه فيما بين العقد والمحل وذلك فيما لو مات
ال المسلم إليه و قوله لتدوم الخ علة لقوله اشترط و قوله بموجته الباء للسببية متعلقة
بتسلیمه والموت في الحقيقة ليس سبباً للتسلیم بل للحلول الذي هو سبب التسلیم فهو سبب
السبب .

قوله (إن تعلق العقد بمقداره) بأن تنقسم أجزاء المسلم فيه على أجزاءه .
فتح أي بأن يقابل النصف بالنصف والربع بالربع وهكذا وذلك إنما يكون في الثمن المثلثي .
قوله (واكتفيما بالإشارة الخ) فلو قال أسلمت إليك هذه الدرهم في كر بر ولم يدر وزن
الدرهم أو قال أسلمت إليك هذا البر في كذا من الزعفران ولم يدر قدر البر لا يصح
عنه وعندهما يصح .

وأجمعوا على أن رأس المال إذا كان ثوباً أو حيواناً يصير معلوماً بالإشارة .
درر .

قوله (كما في مذروع وحيوان) لأن الذرع وصف في المذروع والمبيع لا يقابل الأوصاف فلا
يتعلق العقد على قدره ولهذا لو نقص ذراعاً أو تلف بعض أعضاء الحيوان لا ينقص من المسلم
فيه شيء بل المسلم إليه بال الخيار إن شاء رضي به بكل المسلم فيه وإن شاء فسخ لفوات الوصف
المرغوب وتمامه في الفتح .

قوله (قلنا الخ) هو جواب عن قولهما بأنه لا يلزم بيان قدر رأس المال ولو في مكيل
ونحوه بل تكفي الإشارة إليه لأن المقصود حصول التسلیم بلا منازعة .

قوله (فيحتاج إلى رد رأس المال) أي فإذا كان غير معلوم القدر أدى إلى المنازعه .

قوله (ولا يستبدلها الخ) أي لا يتيسر له ذلك في المجلس وربما يكون الزيوف أكثر من
النصف فإذا رده واستبدل بها في المجلس بفسد السلم لأنه لا يجوز الاستبدال في أكثر من

النصف عنده خلافاً لهما كما في الفتح .

قوله (في مجلس الرد) كذا في الفتح .

وفي بعض النسخ في مجلس العقد والصواب الأول .

تنبيه من فروع المسألة ما لو أسلم في جنسين كمائة درهم في كر حنطة وكر شعير بلا بيان حصة واحد منهما من رأس المال لم يصح فيهما لانقسامه عليهما بالقيمة وهي تعرف بالحزر وكذا لو أسلم جنسين كدرابهم ودنانير في كر حنطة وبين قدر أحدهما فقط لبطلان العقد في حصة ما لم يعلم قدره فيبطل في الآخر أيضاً لاتحاد الصفة .

بحر وغيره .

قوله (للمسلم فيه) احتراز عن رأس المال فإنه يتبع مكان العقد لإيفائه اتفاقاً بحر .

قوله (فيما له حمل) بفتح الحاء أي ثقل يحتاج في حمله إلى ظهر وأجرة حمال .

نهر .

قوله (ومثله في الثمن والأجرة والقسمة) بأن اشتري أو استأجر داراً بمكيل أو موزون موصوف في الذمة أو اقتسمها وأخذ أحدهما أكثر من نصبه والتزماً بمقابلة الزائد بمكيل أو موزون كذلك إلى أجل فعنه يشترط بيان مكان الإيفاء وهو الصحيح وعنهما لا يشترط .
نهر .

قوله (وعيينا مكان العقد) أي إن أمكن التسلم فيه بخلاف ما إذا كان في مركب أو جبل فيجب في أقرب الأماكن